الأزمة الخليجية

وفد عسكري تركي في قطر... والسعودية تصرّ على رفض الوساطات

تدخل الأزمة الخليجية يومها العاشر، بعد قرار المقاطعة السعودية والإماراتية لقطر، في غياب تام لأي مؤشرات إلى انفراجة قريبة قد يشهدها جدار التوتر المتفاقم. بل على العكس من ذلك، شكّل خبر وصول وفد عسكري تركي إلى الأراضي القطرية، قالت رئاسة الأركان التركية أمس إن هدفه إجراء عمليات الاستطلاع والتنسيق، دلالة على أن الخلاف الخليجي مرشح لمزيد من التصعيد في مقبل الأيام.

وقالت رئاسة الأركان التركية، في بيان، إن الوفد مؤلف من ثلاثة أشخاص، وسيقوم بعمليات الاستطلاع والتنسيق المتعلقة باستعدادات نشر قوات تركية على الأراضي القطرية، وفق الاتفاق المسبق بين البلدين، الذي صادق عليه الأسبوع الماضي كلّ من البرلمان التركي والرئيس رجب طيب أردوغان.

الأخير، وفي حديث أمس إلى أعضاء حزبه الحاكم (العدالة والتنمية)، جدد رفضه لعزل قطر، واصفاً قرارات السعودية والإمارات والبحرين ومصر ضد الدوحة بـ«عقوبة الإعدام». وقال أردوغان إنه «خطأ فادح للغاية يرتكب بحق قطر... فرض عزلة شاملة على أي شعب أمر لا إنساني ومخالف للقيم الإسلامية. كما لو كان حكماً بالإعدام صدر بحق قطر»، ودافع عن الدوحة معتبراً أن «قطر اتخذت أكثر المواقف حسماً ضد تنظيم (الدولة الإسلامية) الإرهابي إلى جانب تركيا. اضطهاد قطر بحملات تشويه لا يخدم أي هدف». دعوة أنقرة إلى التراجع عن قرار «حصار قطر» تقاطع معها موقف طهران التي جددت على لسان وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، الدعوة إلى حل النزاع الخليجي. ورأى ظريف أنه «من المهم لمنطقتنا ليس فقط حل هذا النزاع تحديداً، أو الخلاف بين جيراننا الجنوبيين في الخليج الفارسي من خلال الحوار، بل في الواقع إقامة آلية دائمة للمشاورات والتحادث وحل النزاعات في منطقتنا».

إلا أن الحديث عن «حصار قطر» رفضه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الموجود في واشنطن، في زيارة تستهدف مناقشة الأزمة مع قطر. وشدد في خلال محادثات مع نظيره الأميركي ريكس تيلرسون على أن السعودية «لا تفرض حصاراً» على قطر، عادّاً الإجراءات المشتركة مع أبو ظبي ضد الدوحة «معقولة»، وأن كل فعلته السعودية «أننا حرمناهم من استخدام أجوائنا، وهذا حقنا السيادي». ولفت إلى أنه تم تخفيف إغلاق الحدود للسماح بلمّ شمل العائلات، مشيراً إلى استعداد السعودية لإرسال الأغذية والمساعدات الطبية في حال الضرورة.

وفيما بدا تصريح الجبير استجابة نسبية لدعوة تيلرسون في وقت سابق للتخفيف من قرار المقاطعة، لم يدل الأخير بأي تصريح في هذا الخصوص، واكتفى بيان للخارجية الأميركية بالقول إن «تيلرسون بحث مع الجبير الوضع حول قطر». لكن وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس أدلى بتصريح مواربٍ، وصف فيه الحصار المفروض على قطر من قبل بعض دول الخليج بأنه «وضع معقّد للغاية»، ومجال يجب التوصّل فيه إلى تفاهم. وأبلغ ماتيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب أن «أمير قطر ورث تركة صعبة، وأنه يتحرك في الاتجاه الصحيح».

ومع أن الزيارة السعودية لواشنطن، في هذا التوقيت، قد تحمل علامات على تطور الموقف الأميركي من الأزمة الخليجية، إلا أن الجبير بقي مصرّاً على عدم وجود وساطة أميركية، وعلى أن الحل سيكون خليجياً ـ خليجياً، واضعاً زيارته إلى الولايات المتحدة في إطار إطلاع الدول على «لائحة الإرهاب» الجديدة للشخصيات والكيانات المرتبطة بقطر، والتي عمّمها قبل أيام الرباعي: السعودية والإمارات ومصر والبحرين.

لكن الاهتمام الأميركي بدا أمس أنه في وارد آخر، إذ كشف مسؤول في الكونغرس أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أخطرت الكونغرس، الأسبوع الماضي، بأنها تخطط للبدء قريباً بتسليم ذخائر دقيقة للسعودية بموجب اتفاق لبيع أسلحة يعود إلى عام 2015، وهو ما يواجه احتمال عرقلة مجلس الشيوخ في جلسة له اليوم، والذي يتطلع إلى الحدّ من بيع الأسلحة للسعودية على خلفية الانتهاكات في اليمن.

> أغلقت الدوحة مصنعيها لإنتاج الهيليوم بسبب المقاطعة السعودية

في موازاة ذلك، وبعيداً من غموض الموقف الأميركي، الثابت فقط على الاستثمار في الأزمة الخليجية، أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد سياسة «النأي بالنفس» عن الخلاف في الخليج. وقالت الممثلة العليا للاتحاد، فيديريكا موغريني، إن الاتحاد الأوروبي «يتبع سياسة الوساطة في إدارة الأزمة الخليجية، لا سيما عبر تشجيع الحوار مع جميع الأطراف والبحث عن أرضية مشتركة». وأشادت موغيريني بالوساطة الكويتية، مؤكدة أن أوروبا «لا ترغب في رؤية أي تداعيات أو تصعيد إضافي في منطقة الخليج».

من جهته، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس، اتصالين هاتفيين بكل من الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، بحث خلالهما الأزمة الخليجية وسبل حل الخلافات، بحسب ما أعلن الكرملن.

وعلى الرغم من فشل الوساطة الكويتية بعد الجولة الخليجية لأمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، الأسبوع الماضي، كان لافتاً الإعلان عن زيارة الملك الأردني عبد الله الثاني إلى الكويت للقاء الصباح، خصوصاً أن الموقف الأردني اتّخذ طابع المسايرة لقرار السعودية مقاطعة قطر، إذ اقتصرت عمّان على تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع الدوحة، في خطوة فسّرها مراقبون بأنها محاولة لتجنّب الانخراط في تصعيد مع تيار «الإخوان المسلمين»، الأردن في غنى عنه في الوقت الراهن. سياسة عمّان في إبعاد نيران الخلاف الخليجي، يلتزم بها المغرب كذلك، وإن بصورة أكثر صراحة، حيث كانت وزارة الخارجية المغربية قد أعلنت إرسال الملك محمد السادس طائرة مساعدات إلى قطر، وعرضه في الوقت نفسه للتوسط بين القطريين والسعوديين.

المواقف الحيادية هذه لن تستسيغها الرياض على الأرجح، مع إصرارها على سياسة استقطاب حادة، آخر تمظهراتها محاولة لاستدراج العراق إلى الاصطفاف الخليجي، عبر الإلحاح على بغداد لقيام رئيس وزرائها حيدر العبادي بزيارة إلى جدة ولقاء الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في هذا التوقيت. مصادر في بغداد أكدت لـ«الأخبار» أن الزيارة لن تتم هذا الأسبوع، وأن العراق يدرك ضرورة النأي بالنفس عن الخلاف الخليجي، وعدم إعطاء فرصة لمحاولة توريطه في هذا النزاع.

وظهر أمس أول المؤشرات على انعكاس الأزمة الخليجية على الاقتصاد القطري، مع كشف مصادر عن إغلاق قطر لمصنعيها لإنتاج الهيليوم، بسبب المقاطعة الاقتصادية السعودية لها، وإغلاق الحدود البرية. مع الإشارة إلى أن قطر تعدّ ثاني أكبر منتج للهيليوم في العالم، وتقوم «راس غاز» التابعة لشركة «قطر للبترول» بتشغيل المصنعين المذكورين.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)

خلال مباراة كرة قدم لمنتخب قطر اول من أمس (أ ف ب)

فلسطين

«زواج المصلحة» بين دحلان و«حماس» يبدأ؟

غزة ـ **هاني إبراهيم**

ماذا جنى وفد حركة «حماس» العائد من القاهرة؟ لم تجب «حماس» حتى اللحظة عن هذا السؤال، إذ لم يعقد بعد مؤتمر تعلن فيه الحركة ما توصلت إليه مع السلطات المصرية، وربما لن يحدث ذلك أسوة بما جرى بعد زيارات سابقة، رغم أن قيادات في الحركة أكدت أن الأخيرة ستعلن بعض التفاصيل في مؤتمر خلال الأيام المقبلة.

فالطابع الأمني لزيارة الوفد، والشخصيات التي قابلها هناك (رئيس جهاز المخابرات المصرية خالد فوزي)، يصبغان خط التواصل الحمساوي ـ المصري بالصبغة الأمنية، كما أن «طبخة كاملة» لم تنضج بعد، والأهم أن الحركة لا تريد أن تعلن أي شيء على عاتقها حتى لا تعِدَ بما لا تملك، ولذلك «فليقُل دحلان... أو المصريون، ما يريدون، وليتحمّلوا هم تبعات الوعود»، تشرح مصادر حمساوية في غزة.

وكان لافتاً أن تأخير كشف بعض التفاصيل يرجع إلى أن «مكتب الخارج» لم تصل إليه التفاصيل كافة إلا بعد عودة الوفد إلى غزة، وذلك لاعتبارات تتعلق بصعوبة التواصل في ظل الأزمة الجارية مع قطر، خاصة أن القاهرة، حيث كان الوفد، رأس حربة فيها. وفي الأيام الأولى لزيارة الوفد، عندما بدأت الأزمة مع قطر، لم يظهر للزائرين، الذين طلبت المخابرات المصرية قدومهم بصورة استثنائية، أن زيارتهم تصادفت مع الأزمة، أو أن القاهرة تعمدت طلب قدومهم مع علمها سلفاً بتوقيت الحرب الخليجية الداخلية، كي يمثل ذلك جبهة ضغط على «حماس».

ما زاد الشكوك أن القاهرة لم تجامل الوفد بفتح معبر رفح للعالقين أو المسافرين من غزة خلال خروجه أو عودته، كما كانت الحال في مرات سابقة، عند ما كان يفتح المعبر لعبور المسافرين فيما يخرج وفد ما أو يعود، خاصة أن شهر رمضان وما قبل عيد الفطر وكذلك إجازة الصيف هي «مواسم التسهيلات» المصرية التي ينتظرها الغزيون عادة.

على الأقل، ضَمِن الوفد وعداً مصرياً بالسماح لرئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، بالخروج في مطلع الشهر المقبل، لبدء جولة خارجية، غالباً ستكون وجهتها إيران، خاصة في حال لم تكن الأزمة مع قطر قد انتهت في ذلك الوقت، على أنّ لبنان وجهة أولى حفّز المصريون على البدء منها، لكي لا يثير ذلك السعوديين، وهو ما نقله الوفد لهنية.

أما الحديث القديم ـ الجديد عن عودة النائب المفصول من حركة «فتح»، محمد دحلان، إلى الحياة السياسية الفلسطينية عبر بوابة غزة، فهو أولاً حلم لا يخفيه النائب المدعوم إماراتياً، بل عبر عنه خلال الأيام الماضية على صورة «بشريات» وعد بها ليس المحاصرين في غزة، بل فلسطينيي الضفة المحتلة، عبر حسابه على «فايسبوك».

ينقل مسؤول مصري مطلع على المباحثات أن اللقاءات الأخيرة أشرف عليها خالد فوزي شخصيًا ولم يرسل وكيله كما جرت العادة. وبشأن عناوين التفاهمات، يشرح أنها كانت في جانبين: الأول يتعلق بترتيب الإدارة السياسية

> الاتفاق الوحيد المؤكد هو التعاون على محاربة «داعش» في سيناء

والميدانية بين «حماس» ودحلان في غزة، والثاني بترتيب العلاقة الأمنية مع مصر وعلى الحدود.

وقال المسؤول نفسه إن القاهرة أعطت «الضوء الأخضر لوفد حماس ودحلان بالتوصل إلى حل حول الشق الأول، وسيباركه ويعمل على اعتماده»، مشيراً إلى أنه في سبيل ذلك عقد وفد «حماس» ومستشارو دحلان أربعة لقاءات تمخض عنها «اتفاق مبدئي لتشكيل لجنة إدارية مشتركة لإدارة غزة، تتفرع عنها لجان تعمل على تنفيذ الاتفاقات التي تتضمن إعادة تشغيل معبر رفح والمعابر الأخرى، وإدارة الوزارات في القطاع، فيما يبقى الملف الأمني ـ باستثناء الشريط الحدودي ـ تمسك به حماس».

البند الأخير هو ما كان يعني المصريين خلال المحادثات، إذ إن نظرتهم إلى غزة كملف أمني بدرجة أولى لا تزال هي المسيطرة، كما ينقل مطلعون على الزيارة. ويتقاطع ذلك مع ما قاله القيادي الحمساوي موسى أبو مرزوق خلال زيارته الأخيرة إلى بيروت (تبعت وجوده في القاهرة)، حيث أبلغ مسؤولين لبنانيين بأن «الحوار مع مصر إيجابي... والتوافق الأساسي هو على دور أكبر في ملف داعش في سيناء»، كما نفى أن يكونوا قد أبلغوا رسمياً بالخروج من قطر. وكان ملاحظاً خلال زيارته أن حديثه ركز على أزمة «حماس» والعلاقة بكل من مصر وقطر أكثر من الحديث عن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان.

ومن جملة ما اتفق عليه إجراءات جديدة على الحدود تنفذها «حماس» ضمن خطة أمنية متكاملة لحماية الحدود، وذلك بتعزيز قواتها وإنشاء خط على مدار الحدود وتوفير إنارة دائمة هناك ليلاً، وهو ما بدت ملامحه سريعاً عبر زيارة أحد أعضاء الوفد (مسؤول الأجهزة الأمنية في القطاع توفيق أبو نعيم) إلى الحدود مباشرة بعد عودته من مصر.

وبشأن الخلاف على قوائم مطلوبين تصرّ مصر دوماً على تسليمهم، ومنهم فلسطينيون وآخرون كانوا يخدمون تنظيم «ولاية سيناء» وأُمسك بهم في غزة، أفاد القيادي الحمساوي أحمد يوسف بأن «حماس» اقترحت هذه المرة بأن تحاكم الحركة «أي متهم بتجاوزات داخل غزة دون تسليمه لمصر». وأضاف يوسف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الجانب المصري تفهم الجهد الذي تبذله حماس على صعيد ملاحقة المتطرفين»، خاصة أن أي عملية تسليم ستضع الحركة على مهداف السلفيين بصورة كبيرة، لأنها ستظهرها متعاونة أمنياً مع المخابرات المصرية.

«جرعة التفاؤل» الكبرى أعاد تأكيدها القيادي المحسوب على دحلان، سمير المشهراوي، الذي تحدث عن لقاء تم بين دحلان والسنوار، شارحاً في حوار متلفز أمس، أن الوفد من جهتهم ضم أيضاً النائب ماجد أبو شمالة والقياديين سليمان أبو مطلق وسامي أبو سمهدانة. وأضاف المشهراوي أنهم (تيار دحلان) أخطأوا كما حال «حماس»، لكن «من يريد بناء نظام ديموقراطي عليه أن يبدأ بانتقاد نفسه»، لافتاً إلى أن اللقاءات «نجم عنها اعتماد وثيقة الأسرى... ما ينشر بشأن الاتفاق على دولة في غزة كلام فارغ». وتابع: «لا يجوز أن نرتهن لمزاج شخص ـ رئيس السلطة محمود عباس ـ وقررنا مغادرة مربع العجز والهوان»، مبيّناً أنهم لمسوا لدى «حماس» رغبة مماثلة، وثمة «مقترحات ستصبح موضع التنفيذ في القريب العاجل».